برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، ١٢- ١٩٩٨/٥/١٥

تضمين قضايا الجنسين في أنشطة البرنامج: تقييم متكامل

البند ٩ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/98/9
17 April 1998
ORIGINAL: ENGLISH

تضمين قضايا الجنسين في أنشطة البرنامج: تقييم متكامل

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير إدارة الدعم الفني: M. Aranda Da Silva رقم الهاتف: 6513-2014

كبير مستشاري البرامج: F. Serour رقم الهاتف: 6513-2341

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

المقدمة

١- تبلغ نسبة النساء بين الفقراء في العالم ٧٠ في المائة. وهن يعانين من الجوع مثلهن مثل الأطفال، بل أكثر منهم؛ إذ أنَّهن آخر من يتناول الطعام. وفضلاً عن ذلك، فثمة دلائل تثبت أنَّ النساء أكثر عرضة من غيرهن للأعراض الناجمة عن الجوع مثل نقص الحديد والكالسيوم التي تزداد حدة بفعل تكرار الحمل دون توافر الرعاية لهن بعد الولادة أو تناولهن أغذية تكميلية. وفي أفريقيا وآسيا لا تمثل النساء ٨٠ في المائة و٦٠ في المائة من المزارعين فحسب على التوالي بل تلقي على عاتقهن بمفردهن مسؤوليات الحصول على الأغذية وطبخها وتقديمها. ولهذه الأسباب ينظُر **البرنامج**، في إطار جهوده لاستئصال شأفة الجوع، إلى النساء بوصفهن القائمات على أمر الأمن الغذائي الأسري ساعياً إلى توفير المعونة الغذائية لهن وتمكينهن من توزيعها والتحكم فيها. وتستند التزامات **البرنامج** حيال المرأة على افتراض أنَّ التوجه نحو النساء بوصفهن المتلقيات المباشرات للمعونة الغذائية والقائمات على التصرف فيها يشكل وسيلة أساسية للتحقق من حصولهن على قدر أكبر من الأغذية لهن ولأسرهن.

٢- وجعلت التوصيات المتفق عليها الصادرة عن **المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة** عام ١٩٩٧ من التركيز على قضايا الجنسين هدفاً أساسياً تسعى لتحقيقه كل سياسات **المنظمة** وبرامجها. ويرمي التركيز على قضايا الجنسين إلى تضمين شواغل النساء والرجال وتجاربهم تضميناً تاماً في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها وذلك بغية تمكين الجنسين من الاستفادة على قدم المساواة. ولا يعني التركيز على قضايا الجنسين استبعاد الحاجة إلى إعداد مشروعات أو عناصر مشروعات تُوجَّه إلى المرأة بصفة خاصة سعياً إلى تضييق الفوارق بين الجنسين أو إزالتها جملة وتفصيلاً.

٣- ويستعرض هذا التقرير الإنجازات المحققة في مضمار التركيز على قضايا الجنسين استناداً إلى أمثلة مختارة، فيسرد الفصل الأول منه، الإنجازات المحققة في ضوء الالتزامات التي تمَّ التعهد بها في إعلان بكين. أمَّا الفصل الثاني، فيصف استراتيجية إكساب المرأة القدرات والمبادرات المتخذة لتعزيز تمكينها. ويورد هذا الفصل أيضاً وصفاً موجزاً لعدد من الوسائل الفنية المعدَّة لتيسير عملية التركيز على قضايا الجنسين. وأمَّا الفصل الثالث، فيركز على النتائج والتوصيات على أساس الخبرات المكتسبة حتى الآن.

أولا – تحويل الالتزامات في مجال السياسات إلى أفعال: صوب التركيز حقاً على قضايا الجنسين

٤- ويركز **البرنامج**، من بين مجالات الانشغال بالغة الأهمية الواردة في إعلان بكين والبالغ عددها ١٢ مجالا، على المسائل ذات الصلة المباشرة برسالته أي: النساء والفقر، والنساء والتعليم وصحة المرأة والنساء في أوضاع النزاع المسلح.

الالتزام الأول للبرنامج: تحقيق الحصول على الأغذية بصفة مباشرة وكافية

٥- ويعتبر التزام **البرنامج** في هذا الصدد تعبيراً عن التوجهات الاستراتيجية لمؤتمر بكين المتمثلة في: تقديم المساعدات للنساء في حالات الطوارئ (سواءً أكانت طبيعية أو من فعل الإنسان) بغية تمكينهن من سد احتياجاتهن للبقاء على قيد الحياة في بيئة آمنة.

توزيع أغذية الإغاثة للأسر، والتحقق من تحكم النساء في نصيب الأسرة في ٨٠ في المائة من عمليات البرنامج

٦- ويظلّ **البرنامج** في خطة المواجهة الميداني الأمامي، مقدّماً إمدادات الأغذية الطارئة للنساء – في أفغانستان وإثيوبيا ورواندا وبوروندي – ومنفذاً برامج مبتكرة لسد احتياجاتهن.

ولايزال **البرنامج** أهم موردي الأغذية في **أفغانستان**. ففي أعقاب قرارات حركة الطالبان التي قلّصت حقوق المرأة الأساسية في مضمار حرية الحركة والظهور في المجتمع والتعليم والعمل، اعتمد **البرنامج** ونفّذ منهاجاً يرتكز على أساس مبدئي ينص على أنَّ استمرار مشروعات الإعمار رهين باستيفاء شرط مشاركة النساء فيها واستفادتهن منها على قدم المساواة مع الرجال. وبما أنَّ قرارات الطالبان ظلت نافذة؛ قاصرة نشاط المرأة على بيتها، اشترك **البرنامج** مع عدد آخر من وكالات **منظمة الأمم المتحدة** في إعداد الإطار الاستراتيجي الرامي إلى اعتماد منهاج مشترك في مجالات حقوق الإنسان والمعونة. وقد لاحظ **البرنامج** خلو الإطار الاستراتيجي المقترح من منظور خاص بقضايا الجنسين واقترح إدخال تعديلات عليه حتى يعبر عن هذا المنظور. وبالإضافة إلى ذلك، مكّنت مشاركة **البرنامج** الفعالة في البعثة المشتركة بين الوكالات والمعنية بقضايا الجنسين (أفغانستان، ١٢-١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٧) من إبقاء المنهاج المؤسس على المبادئ في الموجهات التشغيلية وذلك استنادا إلى البيان الذي أصدره الأمين العام **لمنظمة الأمم المتحدة** بشأن أفغانستان في يونيو/ حزيران ١٩٩٧.

وفي الوقت نفسه، عزز **البرنامج** عمليات الإغاثة التي يضطلع بها لتقديم المساعدات اللازمة للحياة وضمان حصول النساء وأسرهن على الأغذية واستفادتهن منها حقا في أماكن مثل كابول وباميان وكانداهار. ومن أهم العمليات في هذا المضمار **المخابز النسائية** التي تعمل في الوقت الراهن في كابول وجلال أباد ومزار الشريف. وتستفيد من هذه المخابز ٣٠٠ ٤ امرأة. وتعد **مخابز الأرامل** سمة فريدة من سمات هذا المشروع. ويدعم **البرنامج** في الوقت الراهن ٣٧ مخبزا مقامة في البيوت تقوم فيها ٢٥٩ أرملة بعمليات الإنتاج والبيع وإدارة الأصول في مناطق تتنازعها الحروب أصبحت فيها النساء بحكم الضرورة راعيات للأسر. وتوفر هذه المخابز الطعام لنحو ٠٠٠ ٨٠٠ شخص، يبلغ عدد النساء والفتيات منهم ٠٠٠ ٤٣٠ نسمة. كما أنها توفر فرص العمل المحرمة على المرأة في المناطق الواقعة في قبضة حركة الطالبان. وتبلغ نسبة النساء بين المستفيدين قرابة ٥٤ في المائة بينما تتجاوز نسبة الأطفال ٦٠ في المائة. وتكتسي هذه المخابز أهمية بالغة إذ أنها توفر الطعام وتعزز قدرة المرأة على الإدارة وتعمل على تمكينها مما يساعد على إعلاء مكانتها الاقتصادية والاجتماعية. وعند نهاية عام ١٩٩٧، بلغ عدد المشروعات الموجهة إلى المرأة بصفة مباشرة، من خلال المخابز والغذاء مقابل التدريب والتغذية في المستشفيات، ٣٣ مشروعا. وتمثل هذه المشروعات ٢٠ في المائة من مجموع المشروعات المعتمدة في أفغانستان. وشملت أشكال المعونة لأغراض الإغاثة المساعدات المقدمة للنازحين والتغذية المؤسسية (مستشفيات صحة الأمومة والطفولة) ولضحايا الفيضانات وإعادة التوطين. وتسعي كل هذه الأنشطة إلى اتقاء الجوع في الأجل القصير.

٧- والنساء في **رواندا وبوروندي** ضحايا يعانين في صمت صنوفاً من الشقاء لا نهاية لها؛ فهن يواجهن ويلات الحرب والتوتر العرقي التي تزيدهن وهناً على وهنٍ. وبحكم الضرورة، أصبحت قرابة ٣٠ في المائة من النساء راعيات لأسرهن إثر مقتل أزواجهن في الحرب فوجدن أنفسهن فجأة وقد أُلقيت على عاتقهن هذه المسؤوليات دون أن يتمتعن بالخبرة التي اكتسبها أزواجهن طوال سنوات عديدة. وفضلاً عن ذلك، تدفعهن موجات النزاع المتتالية إلى هجر بيوتهن فتتزعزع أُسس **سبل التصدي المألوفة لديهن**. وأسبوعاً إثر أسبوع، يشاهد موظفو **البرنامج** الميدانيون للطوارئ مئات الأطفال والنساء المصابين بسوء التغذية وهم يتسللون من أحراش بوروندي بعد أن التجأوا إليها شهوراً طوالاً. وفي ضوء هذه الأوضاع، كيَّف **البرنامج** منهاج عمله وفقا للظروف السائدة في هذا البلد. أمَّا في رواندا، فكان **للبرنامج** فضل في ضمان حصول النساء على الأغذية بصفة مباشرة وإنشاء شبكة وأنظمة الدعم اللازمة لتحقيق هذه الغاية باشراك النساء إشراكا فعلياً في هذا الصدد. وظل **البرنامج** يعمل بنشاط بالتعاون مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والكنائس المحلية في سبيل إقامة شبكة من حوالي ٥٠ منظمة نسائية لضمان حصول النساء على الغذاء مباشرة. ففي ثلاث من المشروعات المدعومة من **البرنامج**، تمثل النساء أغلبية المستفيدين بصفة مباشرة من الأغذية بنسبة تتجاوز ٥٨ في المائة من السكان المستفيدين في منطقتين من مناطق المشروع. وفي بوروندي، كان **البرنامج** في خط المواجهة الميداني الأول لتحقيق ما يلي: (أ) تقييم أوضاع النساء الجائعات والنازحات؛ (ب) التأكد من استفادة النساء بصفة مباشرة من توزيع أغذية الإغاثة المقدمة لهذا الغرض؛ (ج) تشجيع مشاركة النساء في عملية توزيع الحصص الغذائية ورصد توزيع الأغذية. وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٥ وبدايات ١٩٩٨، سجل **البرنامج** زيادة ملموسة في عدد النساء المستفيدات من أنشطته ممَّا أتاح تسليم الأغذية إلى ٨٠ في المائة من مجموع السكان المستفيدين تبلغ نسبة المتلقين للأغذية والمستهلكين لها بصفة مباشرة ٦٠ في المائة.

٨- وتعد **إثيوبيا** مثالا يعبر عن عزم **البرنامج** على تضمين قضايا المرأة في عمليات الإغاثة الممتدة وعمليات الطوارئ؛ إذ تسعى عمليات الإغاثة الممتدة إلى تخصيص الأغذية إلى الأسر التي ترعاها النساء والبالغة نسبتها نحو ٦٠ في المائة من مجموع السكان المستفيدين. وفي هذا الصدد، أدرك موظفو **البرنامج** ضرورة تحويل مسؤولية توزيع الأغذية من قادة المجتمعات المحلية من الرجال وكبار السن في القرى إلى النساء المستفيدات، مما ساعد في إثناء السكان عن محاولة التحايل على النظام وتوجيه الأغذية إلى مستفيدين غير الذين خصصت لأجلهم أصلا. وتتوجه عمليات الطوارئ في الوقت الراهن، إلى النساء بصفة محددة بإشراكهن في إدارة المعونة الغذائية وتمكينهن من الاستفادة المباشرة من ٥٠ في المائة من موارد الإغاثة على أقل تقدير. ويعبر التوازن المحقق في الوقت الراهن بين المستفيدين المباشرين عن هذا الهدف؛ إذ تبلغ نسبة النساء المستفيدات ٥٠ في المائة من مجموع المستفيدين. وتشمل الأنشطة المتصلة بهذه الغاية حلقات العمل المخصصة للتدريب على قضايا الجنسين وتجميع البيانات المفصلة على أساس نوع الجنس.

٩- وفي **كمبوديا** تبلغ نسبة الأسر التي ترعاها النساء ٣٠ في المائة بسبب مقتل الأزواج أو فرارهم، وذلك في الفترة التالية لحكم الخمير الحمر. وخلافا لما يحدث للنساء الأفريقيات في مثل هذه الأحوال، تتحول النساء الكمبوديات إلى أفراد منبوذين اجتماعيا فلا يتلقين إلا نذرا ضئيلا من المساعدات إن لم يحرمن منها بصفة تامة. ولذلك أمن **البرنامج** حصول النساء على المعونة الغذائية واستفادتهن منها على قدم المساواة مع الرجال من خلال ما يلي: (أ) إشراك النساء في تحديد المشروعات عبر لجان التنمية القروية؛ (ب) دعم المشروعات المخصصة لتلبية احتياجاتهن، بما في ذلك مراكز رعاية الأطفال وبرامج القروض الريفية ومحاربة الأمية وبناء القدرات. واستخدم **البرنامج** وسائل تقوم على مشاركة النساء في المجتمعات المحلية (مجموعة مناقشة مجالات التركيز) في ١٥ مقاطعة بغية تقييم المشكلات الناجمة عن الفقر وتحسين تحديد الأهداف. وشمل نشاط إعداد خرائط الفقر هذا ١ ٥٠٠ قرية.

سد النقص من المغذيات الدقيقة لدى المجموعات الضعيفة من النساء والأطفال والمراهقين

١٠- وتمول الحكومة الكندية **مرفق صحة المرأة والمغذيات الدقيقة**، الذي يستهدف دعم تطوير وتنفيذ المبادرات القائمة على أساس فعالية التكاليف في مجال الصحة الأولية، بما في ذلك المغذيات الدقيقة التكميلية وتدعيم المشروبات. واستُهل برنامج صندوق المغذيات الدقيقة في عام ١٩٩٦، توجيه أنشطته إلى ١٦ بلداً. وفي عام ١٩٩٧، تم اعتماد ثمانية مشروعات تبلغ تكلفتها ١٤,٦ مليون دولار[1] بالإضافة إلى ثمانية مشروعات أخرى بلغت تكلفتها ٧,٨ مليون دولار أجيزت في هذا العام. ومع أنَّ هذه المشروعات تسعى إلى تحقيق أهداف متماثلة، فإن كل مشروع قطري للمغذيات الدقيقة اعتمد استراتيجية خاصة به لإفادة الأطفال والنساء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

١١- وفي **فيتنام**، توجه مشروعات **البرنامج** ٦٢ في المائة من الأغذية و٨٠ في المائة من الموارد غير الغذائية إلى النساء. ورغم ذلك، استدعى تفشي درجة عالية من سوء التغذية بين المجموعات الضعيفة إعداد مكونات خاصة موجهة لتقليل العجز الغذائي بين الأطفال والنساء. وينفذ مشروع المغذيات الدقيقة في ٤٥٠ وحدة إدارية صغيرة (كميونات) تقع في ٢٥ مقاطعة تقطنها مجموعات فقيرة من السكان المحليين المنتمين إلى أصول عرقية مختلفة. ويبلغ عدد المستفيدين من هذه المكونات في الوقت الراهن الذين يعانون من سوء التغذية ٣٢٢ ٥٣ طفلا و٠٠٠ ١٤٠ من الحوامل و٨٠٠ ٢٨٠ من العاملين الصحيين. وتمثل النساء نسبة ٥٠ في المائة من مجموع السكان المستفيدين. أما بقية المستفيدين فتتكون من الأطفال دون سن الثالثة. ويستفيد العاملون في مجال الرعاية الصحية الأولية من الحصص الغذائية كحافز لحثهم على تقديم التوعية الصحية وإجراء الفحوص الصحية الدورية وعمليات الوزن. ومنذ استهلال هذا المشروع في عام ١٩٩٥/١٩٩٦، أفلح في زيادة مواظبة الحوامل والمرضعات على الحضور إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية، وتحسين الوضع التغذوي للأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد. ويتابع نظام الرصد والتقييم عن كثب مؤشرات الإصابة بالأمراض والوفيات، وتأثير المغذيات الدقيقة وذلك بغية تقييم التأثير على تغذية الأطفال في المدى البعيد.

وفي **إكوادور**، يبلغ عدد المستفيدين من برنامج المغذيات الدقيقة ٠٠٠ ٥٠٠ من تلاميذ وتلميذات المدارس الابتدائية في أشد مناطق البلاد فقرا. ويرمي هذا المشروع إلى تحسين صحة هؤلاء التلاميذ ورفع مستواهم الغذائي وتقليل تأثير الطفيليات المعوية عليهم بتقديم حصة غذائية مدعمة بالفيتامينات والمعادن الأساسية. ويشمل هذا المشروع مكونا إضافيا ذا فائدة مباشرة للأمهات هو إنتاج أدوات الإعلام والتربية والاتصال واستخدامها في إعلامهن وتعليمهن في مجال الصحة الأساسية والعامة والمجالات ذات الصلة بهما. وتشارك النساء في هذه المشروعات من خلال توزيع الأغذية وإعداد الوجبات الخفيفة وتقديمها. وتؤثر هذه الأنشطة على النساء بصفة مباشرة إذ أنهن يحققن ما يلي: (أ) ضمان تغذية أطفالهن ومواظبتهم على الدراسة وتعليمهم؛ (ب) تطوير معارفهن وتحسين مستوى حياتهن العام واكتساب الدراية في مضمار التغذية وإعداد الوجبات المغذية؛ (ج) الاستفادة من تحويل الدخل من خلال الأغذية؛ (د) يصبحن مديرات للمعونة الغذائية فتتاح لهن على هذا النحو فرص اتخاذ القرار؛ (هـ) تحقيق الشعور بالملكية. وتحقق هذه الأنشطة تأثيرا تتسع رقعته إذ أن المشاركات في المشروع سيتجاذبن أطراف الحديث مع نساء أخريات في اللقاءات الاجتماعية أو مع الجارات فيتم نقل الدراية التي اكتسبنها إلى غيرهن.

[1] جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية.

الالتزام الثاني للبرنامج: اتخاذ إجراءات لضمان التكافؤ في انتفاع المرأة بهياكل السلطة ووضع القرار ومشاركتها التامة فيها

١٢- ويعتبر هذا الهدف من أصعب الأهداف تحقيقا؛ إذ أن المعايير الاجتماعية والثقافية والسياسية تشكل حجر عثرة يعرقل تقدم المرأة في كثير من الأحيان. وكان **البرنامج** سباقا في هذا الصدد؛ إذ استخدم مناهج مبتكرة على أساس البدء من القاعدة فكون لجان المرأة وعزز المجموعات النسائية وزاد من تمثيل المرأة في هياكل المجتمعات المحلية. وفي **غامبيا** تم تعزيز المجموعات النسائية لإنشاء لجنة النهوض بالمرأة في الضفة الشمالية وهي جهاز يضم في نطاقه نساء منتميات إلى ١٣٢ قرية. وتسعى هذه اللجنة إلى دعم إشراك المرأة في عملية التنمية واتخاذ القرار الرامية إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وقدم **البرنامج** الدعم لشراء جرارين، يستعملان في الوقت الراهن لحرث مزارع الأرز ونقل منتجات النساء إلى الأسواق. وحققت النساء دخلا إضافيا قدره ٠٠٠ ٨ دولار وتعززت مكانتهن من خلال عملية اتخاذ القرار فأصبحن يتمتعن بالمزايا التالية: (أ) امتلاك قدر من التحكم في آفاق أنشطتهن الاقتصادية؛ (ب) الاضطلاع بدور نشط في توعية غيرهن من النساء وتعبئة جهودهن؛ (ج) إدارة مواردهن بأنفسهن. وعلى هذا النحو، قطعت المرأة شوطا من الأشواط المفضية إلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

١٣- وفي **بنين**، دعم **البرنامج** إنشاء مصارف الحبوب وتعاونيات إنتاج الحبوب وتسويقها. وتمثل المرأة أغلبية في هذه المؤسسات وتتمتع فيها بمسؤوليات إدارة كاملة غير منقوصة. ويعد موظفو **البرنامج** العدة لتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة وإتاحة فرص اتخاذ القرار لها لاسيما في الجزء الشمالي من البلاد حيث "تثبط" العادات والتقاليد رغبة المرأة في المشاركة في إنتاج الأغذية وأنشطة الغذاء مقابل العمل.

وفي **أفغانستان واليمن وباكستان وقطاع غزة والضفة الغربية** يصعب تحقيق هدف إتاحة فرص اتخاذ القرار للمرأة على نحو لا مثيل له في مكان آخر بل قد يستحيل بلوغ هذه الغاية بسبب التقاليد الراسخة.

ومع ذلك، فإن مشاركة المرأة في إدارة المعونة الغذائية تتعزز بخطى منتظمة وإن شابها شيء من البطء. ففي **اليمن**، كونت لجان المرأة لتتولى مهمة الإشراف على توزيع الأغذية وهي مهمة تضطلع بها اللاجئات اللائي يقمن بتقديم الحصص الغذائية لحملة البطاقات. وتساهم هذه العملية في تعزيز مكانة المرأة إلى حد كبير من خلال مراجعة البطاقات الغذائية ومن ثم التمتع بسلطة رفض منح الحصة الغذائية إن لم تكن البطاقات سليمة. ويبلغ عدد النساء المشاركات في عملية إعداد الأغذية وتوزيعها ٨ نساء من أصل ٢٤ شخصا يقومون بهذه المهمة. ويعتبر هذا العمل إنجازا كبيرا للمشروع المنفذ في اليمن رغم أن اللاجئين أتوا أصلا من الصومال. وعلى نفس المنوال في **باكستان**، يتم تشجيع المشاركة الشعبية للنساء من خلال تكوين منظمات المرأة التي تساهم في دور الحضانة الأسرية وعلى نطاق المجتمعات المحلية وفي مزارع الأحراج واختيار الأشجار لزراعتها في منطقة مشروع إدارة الموارد الطبيعية. وتم تنظيم ١١٦ مجموعة نسائية (يتراوح عدد أعضائها بين ٤٠ و٨٠ فردا) بغية تعزيز دور المرأة الاجتماعي والاقتصادي على نطاق القرية.

وتطبق عمليات **البرنامج** المنفذة في **غزة** منهاجا مماثلا. وقد ازداد عدد النساء المشاركات في توزيع الأغذية من ٥٠ إلى ١٥٠ امرأة. وتتمثل الفوائد المباشرة المحققة في الحصول على الأغذية ومن ثم تحويل الدخل والتدريب أثناء العمل خلال عمليات وزن الأغذية وتوزيعها غرفا. وتشمل الأهداف طويلة المدى تمكين المرأة؛ إذ تتولى النساء، على غرار ما يحدث في اليمن، مهمة التثبت من سلامة البطاقات الغذائية وتحمل مسؤولية رفض تقديم الأغذية للمستفيدين الذين يحملون بطاقات غير سليمة. ولا يمكن الاضطلاع بهذه المسؤولية دون التمتع بثقة في النفس وبقدر من قوة الشخصية. وفضلا عن ذلك، يدعم المشروع الدخل لاسيما في حالة النساء غير المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية. ورغم المعايير الاجتماعية التقليدية الميالة إلى المحافظة فقد حددت التعليمات، بفضل إلحاح **البرنامج** بتسجيل البطاقات الغذائية بأسماء النساء حتى اللاتي لا يعترف لهن بصفة رعاية الأسرة (الزوجات المهجورات ومن أضاف أزواجهن عليهن زوجات أخريات..).

الالتزام الثالث للبرنامج: اتخاذ تدابير إيجابية لتيسير مساواة المرأة بالرجل في الانتفاع بالموارد وفرص العمل والأسواق والتجارة

ستخصص ٦٠ في المائة من موارد البرامج القطرية للنساء والفتيات في الحالات المتسمة بوجود فوارق بين الجنسين.

١٤- واستخدم الغذاء وسيلة للحصول على موارد مكملة تستخدم لتحسين أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والتغذوية من خلال ما يلي: (أ) الغذاء مقابل العمل للنساء بوصفهن: (١) مستفيدات مباشرات وذلك من خلال ضمان توفير الأغذية للأسرة وإضفاء قيمة على مساهمة النساء بتقديم أجور عينية لهن والتركيز على أهمية دور المرأة في الأسرة من خلال التحكم المباشر في الأغذية التي تجلبها؛ (٢) مستفيدات غير مباشرات من مشروعات البنيات الصحية الأساسية من خلال خدمات صحة الأمومة والطفولة؛ (ب) الغذاء مقابل التدريب، والتوجه نحو النساء البالغات من خلال التدريب المهني بغية إدرار الدخل. وتتمثل النتيجة العاجلة التي تسعى مثل هذه المشروعات لتحقيقها في توفير الأغذية بينما تكمن الفائدة المرجوة في المدى الطويل في زيادة دخل الأسرة وتمكين المرأة حقا من خلال اكتساب المهارات والتنمية وتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

١٥- ووجهت الأنشطة في **غامبيا** إلى الشباب من الجنسين لضمان اضطلاعهم بالمسؤولية الاقتصادية كاملة وإعالة أنفسهم. ويرمي مشروع الغذاء مقابل العمل هذا إلى تعزيز قدرات كفاءة الشباب في الأرياف وتنمية معارفهم ومهاراتهم، بما في ذلك الأشغال اليدوية المنزلية والحياكة وصبغ أربطة العنق في حالة الفتيات، بينما يدرب الفتيان على النجارة وأعمال البناء والأشغال المعدنية والزراعة والحدادة. وكثف **البرنامج** جهوده الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين بين المجموعات المستفيدة التي يبلغ عدد المتدربين فيها ٣٢١ متدربا في خمس مراكز ريفية لتنمية المهارات. ويوفر هذا المشروع الأغذية بصفة مباشرة لهؤلاء الفتيان والفتيات ومن ثم لأسرهم (وهي عملية تحويل للدخل في حد ذاتها)؛ ويعزز قدراتهم الفنية بغية إدرار الدخل وضمان استمراره ويقدم خدمة للمجتمعات المحلية. وينفذ المشروع بالتعاون مع مصلحة تنمية المجتمعات المحلية وإدارات التدريب على المهارات المهنية.

١٦- وفي **إثيوبيا**، تستفيد النساء، بوصفهن متلقيات للمعونة ومتخذات قرار في الوقت نفسه، من مشروعين من مشروعات الغذاء مقابل العمل سجل أولهما، زيادة عدد المستفيدات من ٢٢ في المائة إلى ٣٧ في المائة. ورصد موظفو **البرنامج** هذه العملية واستخلصوا منها دروسا سيستفاد منها في تحسين إعداد المشروعات. وراعت عملية الرصد الاحتياجات الخاصة بالمرأة لاسيما ازدياد عبء العمل الواقع على عاتقها. أما المشروع الثاني، فهو جهاز لتقديم المعونة الغذائية في الحضر تستفيد منه المرأة الحضرية ويرمي إلى إكسابها الكفاءات الفنية من خلال التدريب على المهارات المدرة للدخل، وتخفيف عبء الإنتاج الملقى على عاتقهن بتوفير مرافق رعاية الأطفال. وقد تجاوزت نتائج هذا المشروعات التوقعات؛ إذ تشارك ٦٠ في المائة من المستفيدات في أنشطة الغذاء مقابل العمل، و٩٣ في المائة في الأنشطة المدرة للدخل، و١٠٠ في المائة في التدريب على اكتساب المهارات.

١٧- وفي **بوروندي**، يستخدم الغذاء وسيلة لمساعدة النساء على الاستقرار مرة أخرى في مجتمعاتهن الأصلية واستهلال عملية استئناف حياتهن العادية، وذلك من خلال استخدام المعونة الغذائية في المشروعات ضيقة النطاق. واستفادت ٦ ٠٠٠ امرأة من معونة **البرنامج** فقمن باستئجار الأراضي الزراعية وزراعتها وأنتجن ٢٥٠ طنا من الأغذية

والمحاصيل النقدية لاسيما الأرز والقطن. ويتحقق دخل النساء من خلال تسويق المنتجات الزراعية، والمخابز البسيطة والصناعات التقليدية مما يتيح لهن فرص الحصول على الأغذية واستخدامها ويوفر لهن إمكانية الاستمرار في هذه الأنشطة وكسب عيشهن في الأجل الطويل بفضل ما يحصلن عليه من دخل. وتتسع رقعة الآثار الناجمة عن هذه الأنشطة من خلال إعادة استثمار ٤٠ في المائة من عائدات الخبز والأعمال اليدوية.

إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: وتجرى عمليات تقييم الفوائد على أساس الجنسين في ٨٠ في المائة من مشروعات **البرنامج** الإنمائية. وأظهرت عمليات التقييم أن النساء يمثلن، بصفة عامة، ٥٠ في المائة من قوة العمل ولكنهن يحصلن على قدر من الخدمات يقل عما يحصل عليه الرجال لاسيما في مضماري القروض والتدريب. وفي **كولومبيا**، عززت أنشطة الغذاء مقابل العمل موقف النساء اللاتي يمثلن المجتمعات المحلية وأتاحت لهن فرصا للعمل في المجالات العامة. أما في **بوليفيا**، فحدد الرجال مدى مشاركة النساء في أنشطة الغذاء مقابل العمل، بينما تحكم الرجال في **نيكاراغوا** في الحصص الغذائية. ومكنت عمليات التقييم هذه **البرنامج** من إجراء التعديلات المناسبة في تصميم المشروعات بغية زيادة الفوائد التي تجنيها المرأة وضمان تحكمها في الحصص الغذائية. واتخذ **البرنامج** إجراءات تصحيحية لضمان تمتع المرأة بعضوية جمعيات الإنتاج وتولي مسؤوليات الإدارة، بما في ذلك تلقي الحصص الغذائية في إطار الغذاء مقابل العمل. وفي **بوليفيا**، أجريت تعديلات على نظام الرصد وشروط الإبلاغ والإدارة في خطط العمليات، بينما في إكوادور تضم أنظمة الرصد والتقييم، في الوقت الراهن، مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين تستخدم في متابعة فوائد المشروع. وفي **هندوراس**، تم الشروع في تطبيق منهاج التخطيط على أساس المشاركة التامة للنساء وذلك لتشجيع خطط العمليات المراعية للفوارق بين الجنسين وتعبئة الموارد بغية ضمان مشاركة النساء في مشروع الحراجة الجديد واستفادتهن منه.

وفي **أفغانستان**، أعد **البرنامج** سياسة مرحلية، في أعقاب ممارسات حركة الطالبان، القائمة على التمييز بين الجنسين، أوقف بموجبها، بصفة مؤقتة، أغلب مشروعات الإعمار التي كان يضطلع بها وذلك لأن النساء لا يتمكن من المشاركة فيها والاستفادة منها على قدم المساواة مع الرجال. وأبقى **البرنامج** على بعض مشروعات الغذاء مقابل التدريب الموجهة لسد احتياجات النساء صغيرات السن العاجلة والاستراتيجية في مجال توفير الأغذية واكتساب القدرات. ويشمل التدريب على اكتساب المهارات فن التطريز التقليدي ونساجة السجاد وتربية الحيوانات الصغيرة والتوعية الصحية. وتدعم مشروعات الغذاء مقابل العمل ٨٨٥ ٦ امرأة، لاسيما المراهقات منهن بوصفهن مستفيدات مباشرات منه في مختلف أنحاء أفغانستان. ويشمل المستفيدون غير المباشرين الأسر التي يبلغ عدد أفراد كل منها سبعة أشخاص في المتوسط. وعلى هذا الأساس، يمكن تقدير السكان المستفيدين بـ ١٩٥ ٤٨ شخصا. وتمثل الفائدة المرجوة في المدى الطويل اكتساب النساء صغيرات السن مهارة فنية تتيح لهن الاضطلاع بدور اقتصادي واجتماعي فعال عند إلغاء القرارات التي تحرم عمل المرأة وتقيد حركتها. ونفذ **البرنامج** بعض هذه المشروعات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة الأفغانية مشركا إياها في عملية توزيع المعونة الغذائية.

١٨- وتراوحت مناهج تحقيق تقدم المرأة الاقتصادي في **باكستان واليمن** بين جعلهن قائمات على إدارة جهود حماية البيئة ومحاربة الأمية والاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية، وتمكين المرأة والاستفادة من الأصول المحققة من مشروعات **البرنامج** والتحكم في هذه الأصول. وفي **باكستان** فشل مشروع إدارة الموارد الطبيعية في البداية في إشراك النساء في أنشطته؛ إذ تجاهل أهمية دورهن في حماية البيئة لاسيما وأنهن مسؤولات عن جلب حطب الوقود. وأجرى **البرنامج** دراسة على أساس الجنسين أظهرت مشاركة المرأة الفعلية في برنامج اقتصاد قسائم الأغذية والقروض بوصفهن مخططات له ومستفيدات مباشرات منه. وتتلقى النساء قسائم الأغذية بينما يكتسبن القدرات في مجال إنتاج البذور. وشجع المشروع

تكوين ١١٦ مجموعة تضم ٤ ٠٠٠ امرأة يستفدن من الأغذية والتدريب ومدخلات الإنتاج بغية شروعهن في الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل. وفي **اليمن** جمع **البرنامج** بين التدريب على الأنشطة المدرة للدخل الموجه للاجئين من الصومال، وبين محو الأمية وذلك لأن نسبة النساء بين الأميين المقيمين في المخيمات تبلغ ٦٢ في المائة. وسيتيح لهن ذلك تخطيط الفرص المتاحة لهن لتحقيق الدخل والادخار مما يقلل درجة اعتمادهن على غيرهن.

توجيه ٥٠ في المائة من الموارد المخصصة للتعليم للفتيات في إطار البرامج القطرية

١٩- ويلتزم **البرنامج** بهذا التوجه الاستراتيجي الذي اعتمدته **منظمة الأمم المتحدة** والقائم على اعتبار التعليم للجميع حقا من حقوق الإنسان ووسيلة لتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا.

٢٠- ويتحقق مديرو **البرنامج** من مراعاة برامج التغذية المدرسية للمساواة بين الجنسين في تخصيص الموارد وذلك سعيا لزيادة نسبة التحاق الفتيات بالمدارس ومواظبتهن على الدراسة. وفي عام ١٩٩٧، اعتمد **البرنامج** ستة برامج من هذا القبيل تكلفة قدرها ٧٠ مليون دولار من المعونة الغذائية تخصص ٥٠ في المائة منها للفتيات بصفة مباشرة. وفضلا عن ذلك، يجرى تكييف المشروعات المنفذة في الوقت الراهن لتعبر عن التزام **البرنامج** بمبدأ المساواة بين الجنسين في تخصيص الموارد. ومن المنتظر أن يرتفع هذا الهدف الكمي بالنظر إلى التزام **البرنامج** تجاه تعليم الفتيات في مجتمعات أخرى متسمة باتساع الفوارق بين الجنسين مثل باكستان وأفغانستان.

وعلى الرغم من عدم توافر الأدلة الإحصائية الخاصة بالتفاوت بين الجنسين فإن الفوارق بينهما أكبر في **أفغانستان** حيث تبلغ المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد أضعف درجاتها في العالم. ويدافع **البرنامج** بهمة عن حق الفتيات في التعليم بوصفه حقا من حقوق الإنسان الأساسية وهو على أهبة الاستعداد لدعم تعليم الفتيات النظامي في المناطق والأوقات التي تلغي فيها القيود المفروضة عليهن.

٢١- وفي **باكستان** بادر **البرنامج** إلى تطبيق نظام الحصة الغذائية "الجاهزة" لتشجيع تعليم الفتيات في الأرياف وتقليص معدلات هجر المدارس وتضييق الفوارق بين الجنسين وتقليل معدل غياب المعلمين الريفيين وإشراك النساء في إدارة المشروع. ويستفيد من هذا المشروع المنفذ في ٩٠٠ مدرسة في سائر أنحاء البلاد ٣٤٣ ١٢٧ تلميذة و٨٨٣ ٥ معلما. وحتى الوقت الراهن يضم عدد المستفيدين ٠٠٠ ٥٠ فتاة و٩٠٠ ١ مدرسة وهو إنجاز لا يستهان به في مجتمع تعتبر فيه النساء اللاتي يعشن بمفردهن شبه منبوذات وينظر فيه إلى تعليم الفتيات كأمر لا فائدة من ورائه قياسا إلى مساهمتهن في الأعمال المنزلية التقليدية. واختار المشروع منهاجا يقوم على تقديم سلعة غذائية واحدة فوفر صنفا من زيوت الطعام عالية القيمة. وفضلا عن ذلك، تضطلع النساء بمسؤولية إدارة المشروع إدارة كاملة لاسيما في المقاطعات والمدارس الابتدائية وتخزين زيت الطعام وتوزيعه ورصد أنشطة المشروع والإبلاغ عنها. وتشمل الفوائد المحققة لهؤلاء النساء تحويل الدخل من خلال الحصص الغذائية، وإتاحة فرص اتخاذ القرار بفضل إدارتهن للمشروع، والارتقاء بأوضاعهن الاجتماعية وزيادة آفاق تمكينهن في المدى الطويل.

٢٢- ويطبق مبدأ مماثل لهذا المبدأ في **اليمن وغزة**. ففي **اليمن** شجع **البرنامج** التحاق الفتيات بالمدارس ومواظبتهن على الدراسة. بتوفير الحصص الغذائية لـ ٠٠٠ ٨٦ تلميذة في عام ١٩٩٧ (٨٦ في المائة من مجموع الدعم المقدم من **البرنامج** للتعليم في **اليمن**). وأدى ذلك إلى تحسين مستويات التغذية والتعليم بين الفتيات وأتاح لهن بيئة تعليمية واجتماعية

حافزة على التبادل والتنمية البشرية. وفي **غزة**، وجه **البرنامج** عنايته في مضمار التعليم نحو النساء البالغات، سعيا لتقليل معدل الأمية في صفوفهن فاستفادت ٥٠٠ امرأة من النساء الريفيات الشابات من مهارات القراءة والكتابة ومن الحصص الغذائية. والتحق عدد كبير من النساء اللائي أكملن المقرر التعليمي الأول بالمقرر الثاني رغم تخفيض الحصص الغذائية عمدا إلى حد كبير بغية تفادي الاعتماد عليها. وفي مطلع عام ١٩٨٩، قدم **البرنامج** دعما لمركز إضافي من مراكز محو الأمية أقيم في المناطق الريفية.

٢٣- وكثف الدعم المقدم لتعلم الفتيات في **إثيوبيا وغامبيا**، ضمن بلدان أخرى، من خلال برامج التغذية المدرسية وإبرام اتفاقات واضحة تلزم موظفي الحكومة والشركاء بتخصيص ٥٠ في المائة من موارد **البرنامج** للفتيات. وفي **إثيوبيا** ازدادت نسبة الفتيات الملتحقات بالمدارس والمواظبة حقا على الدراسة من ٤٠ في المائة إلى ٤٣ في المائة. ودعم المشروع أيضا دراسة عن الجنسين ترمي إلى تحديد السبل الكفيلة بتعزيز مواظبة الفتيات على الدراسة. وأظهرت هذه الدراسة الحاجة إلى وضع آليات عملية وتنفيذية وأنظمة للرصد تستخدم لتحقيق مشاركة الفتيات في التعليم واستفادتهن منه على قدم المساواة مع الفتيان. ومن الحلول المقترحة في هذا الصدد، تخفيض التكاليف المباشرة وغير المباشرة لتعليم الفتيات وتحسين البيئة المدرسية بتوفير المرافق الملائمة للفتيات. وبناء على ذلك، تشمل الأنشطة الإضافية ما يلي في الوقت الحاضر: (أ) توعية المجتمعات المحلية بالجهود المبذولة لإظهار أهمية تعليم الفتيات؛ (ب) اتخاذ تسجيل الفتيات في المدارس معيارا تقدم بموجبه مساعدات **البرنامج** للمدارس؛ (ج) دعم الأطفال قبل سن الدراسة في رياض الأطفال لتخفيف عبء رعايتهن على الفتيات اليافعات؛ (د) مشاركة امرأتين، على أقل تقدير، في كل لجان التغذية المدرسية. وفي **غامبيا**، يهدف دعم **البرنامج** للتغذية ولمراكز رعاية الأطفال قبل بلوغهم سن الدراسة إلى تحقيق هدفين يعزز كل منهما الآخر هما: (أ) تغذية الأطفال بتشجيع تحقيق التوازن بين الجنسين في الفترات الباكرة من الدراسة والنمو؛ (ب) إزالة عبء رعاية الأطفال عن كاهل الأمهات حتى يتفرغن لأنشطة بناء قدراتهن. ويدعم **البرنامج** ٤٩ مركزا توفر الأغذية لـ ١٠ ٠٠٠ طفل وتحرر ٢ ٠٠٠ من الأمهات في الوقت نفسه من عبء رعاية أطفالهن مما يتيح لهن فرصة الاضطلاع بأنشطة الزراعة البسيطة وكسب الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، تستفيد ٢٥٩ طاهية من تحويل الدخل من خلال الحصص الغذائية المقدمة لهن لقاء عملهن في مراكز التغذية.

الالتزام الرابع للبرنامج: وضع البيانات المصنفة على أساس الجنسين ونشرها

٢٤- وحددت خطة عمل بكين الحاجة لوضع بيانات مصنفة على أساس الجنسين لتحسين البرمجة وتقييم التقدم المحرز في مجال تقدم المرأة. ويتطلب تحقيق هذه الغاية ما يلي: (أ) وضع نظام مناسب للرصد والتقييم يوفر البيانات للمديرين لإحكام عملية تحديد المستفيدين وضمان حصول المرأة على فوائد مساوية للفوائد التي يجنيها الرجال من المشروع؛ (ب) إعداد آليات مؤسسية لضمان المساءلة.

إعداد البيانات المصنفة على أساس الجنسين في إطار نظام الرصد والتقييم الحالي

٢٥- وعلى الرغم من روح الاستعداد التي يبديها الموظفون؛ فإن القدرات لاتزال محدودة لتجميع البيانات المناسبة التي من شأنها تسهيل أنشطة الإدارة وإدراك الهدف الكامن وراء استخدام منهجيات الرصد الجديدة في إعداد البيانات المصنفة على أساس الجنسين، وتجاوز الحدود التقليدية لمنهاج رصد المعونة الغذائية. وفي تقييم لاحتياجات الرصد والتقييم أجري في الآونة الأخيرة، أوضح موظفو رصد الأغذية التابعون **للبرنامج** أنهم لم يكونوا دائما واثقين من نوع الأسئلة التي كانوا يطرحونها على المستفيدين. وفضلا عن ذلك، فإنهم لم يوثقوا الإجابات بسبب طبيعة تصميم التقارير. ومع ذلك، فثمة

ضرورة إلى وضع بيانات مصنفة على أساس الجنسين سعيا لإحكام عملية تحديد المستفيدين من المشروعات وتوجيه الأنشطة إلى أكثر فئاتهم ضعفا. ويظل تجميع البيانات المتعلقة بالحصول على الأغذية ومدى توافرها وآليات واستراتيجيات التصدي التي يستخدمها السكان أمرا يحظى بالأولوية لدى **البرنامج**. ويرى **البرنامج** أن إتباع منهاج المشاركة في تجميع البيانات وتحليلها قد يسهم في بناء القدرات في مجال تجميع البيانات ويعين من يشاركون في هذه العملية على إدراك أدوار الجنسين واحتياجات كل منهما.

٢٦- **وفي الهند وباكستان وأمريكا اللاتينية** تختبر بعض المكاتب مناهج جديدة أو تقوم بمراجعة إجراءات الرصد والتقييم المعمول بها في الوقت الراهن. ففي **الهند**، يعاد النظر في وسائل الرصد في إطار إعداد البيانات المصنفة على أساس الجنسين بينما تتم توعية موظفي **البرنامج** في هذا المضمار. أما في **باكستان**، فخضع تصميم التقارير وقوائم الرصد المرجعية للمراجعة حتى تعبر بصفة أفضل عن الحاجة إلى البيانات المصنفة على أساس الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، تجري الموظفات عملية الرصد من خلال الاتصال بالمستفيدين بغية تحديد المشكلات وتقييم التقدم الذي أحرزه المشروع.

٢٧- وفي **بوليفيا**، تم الشروع في تطبيق أنظمة الرصد والتقييم المنتظمين بمشاركة المستفيدات في رصد الأغذية: وتشمل هذه الأنظمة مؤشرات على أساس الجنسين. وأنشئت وحدة خاصة لتوفير البيانات المصنفة على أساس الجنسين ورصد الإنجازات المحققة في ما يخص التزامات **البرنامج** تجاه المرأة. أما في **هاييتي وغواتيمالا**، فأدت الحاجة إلى تجميع البيانات المراعية للفوارق بين الجنسين ورصد التقدم المحرز في هذا الصدد إلى تعزيز نظام الرصد والتقييم من خلال بناء القدرات. وشمل التدريب تحديد المؤشرات حسب نوع الجنس واستخدام تقنيات التقديرات الريفية على أساس المشاركة لأغراض تجميع البيانات وتحليلها وفي عمليات الإبلاغ. وأجري تدريب للمدربين في أمريكا الوسطى في إبريل/نيسان، وجه لمشاركين من **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية والنظراء (أنظر الفصل الثاني، الفقرات ٣٢-٣٥).

إحكام عملية المساءلة من خلال الوسائل المؤسسية

٢٨- وتشمل الوسائل المؤسسية لتنفيذ التزامات **البرنامج** تجاه المرأة ورصدها ما يلي:

(أ) فريق مهمات معني بشؤون الجنسين، برئاسة نائب المديرة التنفيذية يكلف بالمناصرة والتوجيه واستقطاب التمويل؛

(ب) نقاط تنسيق لقضايا الجنسين للتحقق من مراعاة المشروعات للفوارق بين الجنسين وتغيير مواقف الموظفين والنظراء من خلال التوعية بقضايا الجنسين؛

(ج) إتباع منهاج قائم على المجتمعات المحلية بالاستعانة بالمستفيدين النشطاء من النساء والرجال وبالموظفين الميدانيين بغية مناصرة ودعم تنفيذ ورصد التزامات **البرنامج** تجاه المرأة.

٢٩- وفضلا عن ذلك، تبذل الجهود لغربلة كل عمليات الطوارئ وعمليات النازحين الممتدة لضمان مراعاة المساواة بين الجنسين في تخصيص الموارد وإشراك المرأة في إدارة المعونة الغذائية. وأعدت المكاتب الإقليمية معايير واضحة تطبق على كل طلبات التمويل لحالات الطوارئ، تلزم الحكومات باتباع آليات التنفيذ على أساس المشاركة سعيا لتعزيز دور المرأة في خطط العمليات الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، تقتضي مذكرات التفاهم أن تقوم المشروعات، سواء أكانت مشروعات طوارئ أو إنعاش، برصد التخطيط على أساس المشاركة وتوفير قسط ملائم من الأغذية للنساء وللأطفال المعرضين للخطر والمواقع التي تحتلها المرأة في إدارة المعونة الغذائية.

٣٠- وبالإضافة إلى ذلك، تتحقق المساءلة عبر نظام تقييم واضح يحمل المديرين مسؤولية تنفيذ التزامات بكين ومن ضمنها المساهمة في تحقيق هدف **منظمة الأمم المتحدة** الرامي إلى خلق توازن بين الجنسين في مضمار العمل وذلك

بحلول عام ٢٠٠١. وأعد قسم الموارد البشرية في **البرنامج** استراتيجية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في إتباع سياسة مناصرة نشطة في مضمار توظيف المرأة وترقيتها وتحقيق معدل أعلى من الاستقرار الوظيفي لها. وأدت هذه الاستراتيجية إلى ما يلي:

(أ) زيادة عدد الموظفات في الدرجة م-٥ من تسع موظفات إلى ٢٣ موظفة في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٧. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل الموظفات في الدرجتين مدير-١ ومدير-٢ نسبة ٢٣,٢ في المائة و٢٥ في المائة على التوالي من مجموع الموظفين في هاتين الدرجتين؛

(ب) ازداد معدل توظيف المرأة ثلاثة أمثال على الأقل؛ إذ بلغت نسبة النساء اللائي تم توظيفهن في عام ١٩٩٧، ٤٣ في المائة من المجموع مقابل ١٢ في المائة في عام ١٩٩٤.

٣١- وفضلا عن ذلك، تم حث المديرين الميدانيين على الاستعانة بسجلات المستشارين المحليين لترغيب خبراء قضايا الجنسين المؤهلين في تقديم طلبات لملء الوظائف الشاغرة. وأصبح المديرون مسؤولون أيضا عن مساهمتهم في تحقيق التوازن بين الجنسين من خلال تطبيق نظام تقييم الأداء.

ثانيا – مبادرات أخرى لتعزيز تضمين قضايا الجنسين في أنشطة البرنامج

بناء القدرات لتحقيق الوعي بقضايا الجنسين

٣٢- وأقر **البرنامج**، سعيا إلى تنفيذ التزامات بكين حيال المرأة، بأن ثمة حاجة تستدعي تنفيذ برنامج مكثف لبناء القدرات بهدف تزويد موظفيه والنظراء بالمهارات اللازمة لفهم القضايا ذات الصلة بالجنسين. وقد جرت العادة على تدريب موظفي **البرنامج** ونظرائهم على التثبت من توافر الأغذية للمستفيدين أكثر من إعدادهم لتقييم فئات المستفيدين على أساس يراعي نوع الجنس. ولهذا السبب، تسعى استراتيجية **البرنامج** لبناء القدرات إلى تحقيق المرامي التالية:

(أ) خلق وتعميق الوعي بالقضايا ذات الصلة بنوع الجنس؛

(ب) زيادة الاهتمام بالقضايا ذات الصلة بنوع الجنس وضمان تأثيره على المواقف وتحويله إلى أفعال عند تصميم المشروعات وفي التدريب والقرارات الإدارية؛

(ج) إرساء دعائم تركيز فعلي على قضايا الجنسين بالاستفادة من الدروس المستمدة من المناهج والمشروعات الموجهة للمرأة؛

(د) خلق القدرة على إجراء رصد منتظم للقضايا ذات الصلة بنوع الجنس وذلك باتباع نهوج المشاركة.

٣٣- وقد دعم صندوق الأنشطة الموجهة للجنسين عددا كبيرا من المبادرات الرامية إلى بناء القدرات في كافة المستويات وذلك على النحو التالي:

- وضع **قسم الموارد البشرية** استراتيجية للتدريب المشترك تضم تخطيط أدوار الجنسين وحالات الدراسة وغيرهما من منهجيات التدريب ذات الصلة بتمكين المرأة وتعزيز دورها في مضمار اتخاذ القرار.

- قدمت **مصلحة الدعم الفني** ٠٠٠ ٨٥ دولار لتمويل حلقة عمل لتقييم احتياجات التدريب للجنسين والمشاركة في حالات الطوارئ (إثيوبيا). ويجري، في الوقت الراهن، إعداد الاستراتيجية المستمدة من هذه الحلقة وسيتم اختبارها في **حلقة عمل خاصة بالاستجابة للكوارث** ستعقد في الربيع. واستخدم قسط من هذا المبلغ لتغطية تكلفة نظام رصد وتقييم تقدير الاحتياجات (أنظر الفصل الثاني، الفقرات ٣٢-٣٥). وبالإضافة إلى هذه الأنشطة، نظمت حلقات عمل للتدريب حسب نوع الجنس لتزويد ٩٠ في المائة من منسقي البرامج بالمنهجيات والآليات والوسائل الكفيلة بإجراء التخطيط مع مراعاة الفوارق بين الجنسين.

٣٤- واعتمدت المكاتب الإقليمية منهاجا مشتركا لبناء قدرات موظفي **البرنامج** ونظرائهم لتمكينهم من تنفيذ التزامات بكين من خلال تقدير الاحتياجات وحلقات التدريب ثم إعداد خطط عمل حسب نوع الجنس. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- قدم **المكتب الإقليمي لآسيا** ٠٠٠ ٧٥ دولار، لتمويل تنظيم حلقتي عمل عن التدريب حسب نوع الجنس في بنغلاديش والصين بالإضافة إلى حلقة عمل عن التخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم ترمي إلى إكساب الموظفين مهارات التصور والتخطيط الاستراتيجي بغية تنفيذ منهاج التركيز على السكان الذي يعتمده **البرنامج** ورصد عملية تنفيذه. واستخدمت حصة قليلة من هذا المبلغ لتمويل زيارة تبادل قام بها أحد الفائزين بجوائز اليوم العالمي للمرأة المخصصة لأفضل مساهمة في برامج المرأة. والفائز بهذه الجائزة موظف رصد تابع **للبرنامج** من أفغانستان قام بزيارة أحد برامج المرأة في العراق.

- ومول **المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** تقديرات الاحتياجات في كوبا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبيرو بتكلفة قدرها ٠٠٠ ١٢٥ دولار لتحديد فوارق المهارات وذلك في إطار الرصد والتقييم حسب نوع الجنس. وأعقبت هذه الدراسات حلقة عمل إقليمية خاصة بالتوعية بقضايا الجنسين وبتدريب نموذجي على الرصد والتقييم المراعي لمشاركة الجنسين. وسعت هاتان الحلقتان إلى بناء قدرات موظفي **البرنامج** ونظرائهم على تضمين قضايا الجنسين في تصميم المشروعات.

- وأما **المكتب الإقليمي لأفريقيا**، فمول عددا من حلقات التدريب القطرية والإقليمية بتكلفة بلغت ٠٠٠ ٣٢٥ دولار وذلك لتحقيق الأهداف الواردة أسفله: (أ) بث أو تعميق الوعي بقضايا الجنسين وتغيير المواقف في مواقع العمل ثم مع المستفيدين في وقت لاحق؛ (ب) بناء القدرات في إطار الاستجابة للكوارث مع مراعاة الفوارق بين الجنسين وذلك باستخدام التقديرات الريفية القائمة على منهاج المشاركة. وفضلا عن ذلك، تم تنظيم حلقة عمل إقليمية في السنغال لبناء قدرات مديري **البرنامج** ونقاط التنسيق في مضمار التحليل حسب نوع الجنس. وتم تدريب المشاركين على استخدام هذا المنهاج، بدءا بتقدير الاحتياجات الميدانية، أساسا لتحديد الخطوات الأربعة المكونة لإطار[1] التحليل حسب نوع الجنس والالتزام بهذه الخطوات في إعداد المشروعات.

- **ومول المكتب الإقليمي للبحر المتوسط والشرق الأوسط ورابطة الدول المستقلة** ثلاث حلقات تدريب حسب نوع الجنس في عمان ودمشق وتونس في أواخر عام ١٩٩٦ بتكلفة قدرها ٠٠٠ ١٢٨ دولار. وخصصت هذه الحلقات للمديرين القطريين وموظفي البرامج والموظفين المحليين والنظراء. وشمل التدريب تنمية الفهم المشترك للسياسات

---

(١) وتشمل الخطوات الأربع: (١) تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في التنمية في منطقة المشروع؛ (٢) تقدير شكل النشاط بحسب مشاركة كل من الجنسين؛ (٣) تقدير الموارد بحسب الجنسين؛ (٤) ترجمة الاحتياجات المتعلقة بكل من الجنسين (وفقا لهذا التقدير) في تصميم المشروع.

وللمفاهيم المتعلقة بنوع الجنس وتنمية المهارات في مجال تحديد المستفيدين ووسائل المشاركة والرصد الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

٣٥- وتم تحديد ثلاث خطوات لتعزيز الفوائد المحققة من كافة أنواع التدريب هي: (أ) تقييم الفوائد المحققة في المشروعات والعمليات الجاري تنفيذها حسب نوع الجنس؛ (ب) العمل الميداني مع المشاركين خلال مدة حلقة العمل؛ (ج) إشراك المديرين لضمان المتابعة من خلال تضمين الأفكار المبتكرة في خطط العمل على مستوى المكاتب أو الفروع.

بناء القدرات الخاصة بالرصد والتقييم بحسب الجنس

٣٦- وشرعت إدارة الدعم الفني **بالبرنامج** في اتخاذ مبادرة أساسية ترمي إلى بناء قدرات موظفي **البرنامج** ونظرائهم حتى يتمكنوا من تضمين البعد الخاص بقضايا الجنسين في نظام الرصد والتقييم. وفي حقيقة الأمر، يمثل التركيز على بناء القدرات سعيا إلى تحسين البرامج أولوية استراتيجية لدى **البرنامج** وذلك في المجالات الآتية: (أ) الرصد النوعي الاقتصادي والاجتماعي لفئات المستفيدين بحسب الجنس؛ (ب) رصد توزيع الفوائد ومشاركة المستفيدين. ويتم تمويل جزء من هذه المبادرة بمبلغ صغير خصصه لها صندوق أنشطة قضايا الجنسين. ووفرت النرويج مساهمة أكبر حجما من خلال منحة قدرها ٦٧٥ ٢١٣ دولارا لتمويل أنشطة عام ١٩٩٨. وتشمل هذه الأنشطة بناء القدرات في مضمار الرصد والتقييم النوعيين على الصعيد القطري. وتهدف هذه المبادرة إلى بناء قدرات موظفي **البرنامج** ونظرائهم في مجال الرصد والتقييم النوعيين بإتباع الاستراتيجية التالية:

(أ) تقدير الاحتياجات في بعض الأقطار المختارة في أمريكا الوسطى وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا بغرض تحقيق الأهداف التالية:

(١) تقييم أنظمة الرصد والتقييم الحالية؛

(٢) تحديد الآليات الخاصة بالرصد والتقييم النوعيين على أساس المشاركة؛

(٣) تحديد المشاركين المحتملين في حلقة العمل النموذجية (**البرنامج** والنظراء)؛

(٤) تجميع البيانات وتحليلها لاتخاذها أساسا لإعداد وحدات مركبة لبناء قدرات الموظفين. وقد نفذت هذه الأنشطة في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧.

(ب) حلقات التدريب النموذجية الرامية إلى إكساب موظفي **البرنامج** والموظفين النظيرين القدرات اللازمة لاستخدام وسائل المشاركة والوسائل النوعية لرصد المستفيدين والفوائد. ونظمت في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧، حلقتا عمل نموذجيتان شارك فيهما ٥٠ موظفا تم اختيار ثلاثين منهم لحضور حلقة عمل لتدريب المدربين.

(ج) وتم تنظيم حلقة عمل لتدريب المدربين في إبريل/ نيسان ١٩٩٨ زودت موظفي **البرنامج** بمهارات تدريب المدربين في مضمار الرصد والتقييم النوعيين ووسائل المشاركة لبناء القدرات اللازمة، على الصعيدين المحلي والقطري، لتدريب غيرهم من موظفي **البرنامج** والنظراء. وسيكون لهذا النشاط تأثير واسع النطاق وسيقلل من درجة الاعتماد على الاستشارة الأجنبية مرتفعة التكلفة.

وستحقق هذه المبادرة عند اكتمالها الانسجام في نظام الرصد المتبع في **البرنامج** مما يمثل مساهمة ملموسة في تجميع وتحليل البيانات المصنفة على أساس نوع الجنس واستخدامها في تخطيط المشروعات ورصدها.

التوجيه الفني والإرشاد والمساعدة أثناء العمل

٣٧- ويقدم التوجيه والمعونة الفنية بصفة منتظمة للمكاتب الإقليمية والقطرية. وقد تم إعداد عدد من الوسائل والمبادئ التوجيهية لتسهيل هذه العملية. وتتمثل هذه الوسائل والمبادئ التوجيهية في ما يلي:

- **معجم مصطلحات قضايا الجنسين.** يجري إعداد معجم لمصطلحات قضايا الجنسين باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية. وينتظر أن يسهل هذا المعجم التواصل في كافة المستويات الإدارية. وسيتم توزيعه على نطاق واسع بين الموظفين والنظراء.
- **المبادئ التوجيهية التشغيلية.** وترمي هذه المبادئ إلى ضمان اعتماد منظور يراعي الفوارق بين الجنسين ويسهل المهام الميدانية ومهام الموظفين والمديرين عند إعداد المشروعات. وتشمل هذه الموجهات ما يلي:

(أ) **المبادئ التوجيهية لبرامج التغذية المدرسية** ومرشد خاص بالرصد والتقييم. وفي هذا الصدد، تم الفراغ قبل وقت وجيز من مراجعة المرشد السابق الذي أصبح يكمل المبادئ التوجيهية ويركز على تأثير عملية الرصد والتقييم على أنشطة التغذية المدرسية بما في ذلك تجميع البيانات المصنفة على أساس نوع الجنس من خلال الزيارات الميدانية والرصد من خلال الاتصال بالمستفيدين. وزادت دراسة أعدتها **منظمة اليونسكو والبرنامج** هذه المبادئ المبادئ التوجيهية إحكاما بغية توضيح التأثيرات المحتملة في مجال السياسات من وجهة النظر التنفيذية في ما يخص المسائل التالية: (أ) حصة الموارد الموجهة للفتيات؛ (ب) جدوى هذا التوجه في بعض الأوضاع المحلية المحددة؛ (ج) الحلول العملية في مضمار البرمجة؛

(ب) **صحة الأمومة والطفولة:** وتعد هذه الموجهات في الوقت الراهن لإحكام تحديد المستفيدين والفوائد الفعلية المتاحة لأكثر الفئات ضعفا وذلك بالنظر إلى عدد المشروعات الموجهة للحوامل والمرضعات؛

(جـ) **الموجهات المراعية للفوارق بين الجنسين الخاصة بتخطيط المشروعات: وتشارف المبادئ التوجيهية الخاصة بتنفيذ السياسات المراعية للفوارق بين الجنسين في البرامج والمشروعات** على الاكتمال وهي تستهدف تضمين الاهتمامات المتعلقة بالجنسين في كافة مراحل دورة البرامج. وتشمل هذه المبادئ كل الخطوات الواردة في إطار التحليل الاجتماعي والاقتصادي المراعي للفوارق بين الجنسين.

- الإرشاد الفني والمساعدة أثناء العمل. ويقدم الدعم الفني المنتظم في المسائل ذات الصلة بالفوارق بين الجنسين من خلال الزيارات الميدانية وحسب نوع الاحتياجات. فعلى سبيل المثال، تم تقديم المساعدة الفنية لـ ١٦ بلدا مستفيدا من الصندوق الكندي لصحة الأمومة والمغذيات الدقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، قام خبراء تعليم الفتيات التابعين **لمنظمة اليونسكو والبرنامج** بمراجعة المعونة التي يقدمها **البرنامج** لبلدان غرب أفريقيا وقدموا المساعدة الفنية لكل بعثات تقييم التعليم لتمكينها من تقييم المعونة الغذائية لدعم تعليم المرأة. وفضلا عن ذلك، اضطلعت بعض المكاتب القطرية (مكتب إثيوبيا مثلا) بدور رائد في طلب إجراء دراسات تستهدف إحكام تعميم المشروعات بإتباع منظور يراعي الفوارق بين الجنسين. وفي هذا الصدد، تم تقديم التوصيات التالية: (أ) اقتراح أفكار لتعزيز مشاركة المرأة في مشروعات الغذاء مقابل العمل المدعومة من **البرنامج**؛ (ب) إيجاد سبل لتعزيز الالتحاق بالمدارس والمواظبة

على الدراسة في إطار مشروعات التغذية المدرسية؛ (ج) تصميم مشروعات مدرة للدخل فعلا؛ (د) إجراء تقييم لأحد المشروعات بغية تحسين التعليم من خلال التغذية المدرسية؛ (هـ) إجراء تقييم لأنظمة الرصد والتقييم الحالية.

ثالثا –النتائج المستخلصة والتوصيات

٣٨- وينبغي على **البرنامج** مراعاة النتائج التالية:

(أ) **تضمين قضايا الجنسين في أنشطة البرنامج:** تبين الأمثلة العديدة المذكورة هنا أن عملية تضمين قضايا الجنسين تتقدم بخطى منتظمة لاسيما في ما يخص أنشطة الإدارة والمساءلة. وسيتم إجراء مزيد من التحليل للممارسات الإيجابية وتوثيقها والعمل على تطبيقها في مواقع أخرى كما أنها ستكون جزءا من التقييم الشامل في منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ التزامات بكين. غير أن ثمة عوائق تعرقل تطبيق عملية التركيز على قضايا الجنسين بالكيفية التي حددتها سياسة **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** (أنظر الفقرة رقم ٢)، مثل التصورات غير الملائمة ومن أكثرها شيوعا افتراض أن قضايا الجنسين وقضايا المرأة وجهان لعملة واحدة. ويبرز هذا التصور في الوقت الراهن في ما يلي:

(١) الافتقار إلى إطار ومنهاج يقومان على التحليل بحسب الجنس بما في ذلك تقييم أدوار النساء والرجال. ويغفل هذا المنهاج الأحادي التوجه أهمية تكامل أدوار الجنسين ويعجز من ثم عن مراعاتها عند تخطيط البرامج؛

(٢) إتباع منهاج برمجة غير ملائم يتم في إطاره الاستمرار في الممارسات التقليدية لتحسين مهارات النساء المدرة للدخل دون تقييم نتائجها من حيث تهميش المرأة في عملية التنمية بدل إدماجها فيها؛

(٣) إقحام بعض المكونات الصغيرة في مواقع مختارة في إطار مشروعات التنمية دون تضمين قضايا الجنسين في كل مراحل دورة البرامج (بما في ذلك الرصد والتقييم).

(ب) **الآليات والعمليات المؤسسية.** أعدت الآليات المؤسسية ووضعت موضع التنفيذ بإحكام في حين تظهر العمليات بعض أوجه القصور المتمثلة في ما يلي:

(١) **تجميع البيانات:** لايزال نظام تجميع البيانات المصنفة بحسب الجنس بحاجة إلى تحسين في ما يخص معالجة وتحليل البيانات وفي بعض الأحيان النتائج الواردة في بيانات غير قابلة للاستعمال ومن ثم العجز عن معالجة قضايا الجنسين؛

(٢) **التقييم:** ثمة حاجة إلى نظام متابعة لبرامج التدريب وبناء القدرات لتقييم التقدم المحرز في مجال الوعي بقضايا الجنسين وإيلائها القدر اللازم من الاهتمام وتحديد فرص تدعيم التدريب في هذا الصدد أو تحديثه.

٣٩- وتلتزم **الأمانة** بما يلي:

(أ) تعزيز الإنجازات المحققة بإتباع منهاج لتخطيط البرامج يستعين بإطار التحليل حسب نوع الجنس ويراعي أدوار كل من النساء والرجال؛

(ب) إعداد نظام للمتابعة والرصد على أساس منتظم لوضع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس بغية تقييم التقدم المحرز وتحسين تخطيط وفعالية البرامج؛

(ج) إعداد مبادئ توجيهية تنفيذية خاصة بالتركيز على قضايا الجنسين في المقر وفي الميدان وتوفير التدريب المناسب لتسهيل استخدام هذه المبادئ التوجيهية؛

(د) وضع منهجية لتحديد المستفيدين مع مراعاة الفوارق بين الجنسين للتحقق من توجيه الفوائد إلى الفئات المستفيدة؛

(هـ)تكوين مجموعة ذات وزن من الموظفين المهتمين حقا باكتساب المعرفة والخبرة العملية في قضايا الجنسين من وجهتي النظر النظرية والعملية حتى يصبحوا دعاة لتضمين قضايا الجنسين في عمل **البرنامج**.

٤٠- ويستدعي تحقيق هذه الأهداف توفير موارد مالية إضافية. وستخصص المديرة التنفيذية بعض الموارد من الميزانية المجازة ولكن الحاجة إلى دعم إضافي من الجهات المانحة لاتزال قائمة لتعزيز قدرة **البرنامج** على التركيز على قضايا الجنسين لاسيما على مستوى المكاتب القطرية والإقليمية.